

## تقرير جديد يدعو إلى اتخاذ إجراءات بشأن تدخل صناعة التبغ في سياسات الصحة العامة

أوتاوا، كندا، 10 أكتوبر 2019 –

لا تزال البلدان في جميع أنحاء العالم تسمح لصناعة التبغ بالجلوس على طاولة السياسة، على الرغم من التزاماتها بموجب المادة 5.3 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ (WHO FCTC) والمبادئ التوجيهية لها.

ما يلي هو خلاصة [تقرير](#) نشرته اليوم STOP (منظمات وقف التبغ ومنتجاته)، وهي هيئة مراقبة عالمية لصناعة التبغ.

تنص المادة 5.3 من WHO FCTC على ما يلي: "تتصرف الأطراف عند وضع وتنفيذ سياساتها في مجال الصحة العمومية، فيما يتعلق بمكافحة التبغ، على نحو يكفل حماية هذه السياسات من المصالح التجارية و أية مصالح راسخة أخرى لدوائر صناعة التبغ، وفقاً للقانون الوطني".

بينما أظهرت بعض الحكومات (المملكة المتحدة وأوغندا وإيران) الريادة في حماية السياسة الصحية من التدخل من قبل صناعة التبغ، بينما هناك حكومات أخرى (اليابان والأردن ومصر وبنغلاديش) تسمح بمستويات عالية من التدخل.

يقول التقرير الجديد إنه يجب على الدول أن تعمل على وضع جدار حماية حول المسؤولين الحكوميين وحماية سياسات الصحة العامة من تدخل صناعة التبغ من خلال "ضمان قدر أكبر من الشفافية عند التعامل مع صناعة التبغ واعتماد مدونة سلوك للمسؤولين الحكوميين تقلل من تدخل الصناعة".

وقال فرانسيس توميسون، المدير التنفيذي لتحالف الاتفاقية الإطارية، "يضيف تقرير STOP إلى مجموعة متزايدة من الأدلة التي تثبت أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في جميع أنحاء العالم، فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ".

"يوضح هذا التقرير أن صناعة التبغ مخادعة كما كانت دائماً. فهم يدعون التغيير على العموم، لكن من وراء الكواليس نجد أنها تقاتل بكل بأسنانها و أضافرها لتخريب التنظيم الفعال. قالت ماري أسونتا ، المؤلفة الرئيسية للمؤشر ورئيس قسم الأبحاث العالمية والدعوة في المركز العالمي للحكم الرشيد في مجال مكافحة التبغ وشريك في منظمة STOP ، إنه يتعين على الحكومات أن تقف حازمة وأن تفي بالتزاماتها المتمثلة في حماية الصحة العامة.

ساهم تحالف الاتفاقية الإطارية (FCA) بتأليف [التقرير القطري للأردن](#) ووجد أن شركات التبغ أو المجموعات الأمامية تتدخل في تطوير سياسة الصحة العامة منذ أن صادقت البلاد على WHO FCTC في عام 2004 وطورت أول قانون لمكافحة التبغ في عام 2008.

يحدد التقرير القطري للأردن قائمة (غير شاملة) من التوصيات لتعزيز وتسريع تنفيذ سياسات مكافحة التبغ التي أثبتت جدواها:

- استبعاد صناعة التبغ من "فوائد الاستثمار" المقدمة إلى القطاعات الأخرى،
- حظر رعاية صناعة التبغ والأنشطة الاجتماعية لهذه الشركات،

- الحد من التفاعل (من قبل الوزارات والمؤسسات مثل هيئة المواصفات والمقاييس الأردنية) مع صناعة التبغ، و ضمان شفافية التعامل بين المؤسسات الحكومية والموظفين على جميع المستويات الحكومية وصناعة التبغ (أو مجموعاتها الأمامية).
- فيليب موريس إنترناشونال (واحدة من خمس شركات تبغ كبرى تعمل في الأردن) بارعة بشكل خاص في الحصول على تأييد مختلف من مختلف المستويات الحكومية لما يسمى بأنشطة شراكة اجتماعية في الأردن.

مع ارتفاع مستويات انتشار تدخين التبغ في بلدان مثل الأردن وإندونيسيا، يعد التقرير الجديد دعوة واضحة لاتخاذ اجراءات على للحد من الجهود التي بذلتها صناعة التبغ على مدى عقود لتقويض سياسات الصحة العامة.

قراءة وتنزيل المعلومات عن بلد اضغظ [هنا](#).

حول

يعمل تحالف الاتفاقية الإطارية على تخلص العالم من العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المدمرة الناجمة عن تعاطي التبغ. مع مئات المنظمات غير الحكومية الأعضاء من أكثر من 100 بلد، نشأ التحالف من مشاركة المجتمع المدني في العمل الذي أنتج اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في عام 2005، وهي أول معاهدة للصحة العامة في العصر الحديث. نحن من رواد الدفاع عن إدراج الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ ومكافحة التبغ في الإطار الدولي للصحة والتنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. التحالف صوت مؤثر للمجتمع المدني في مؤتمر الأطراف.

للاتصال:

مافويا دوسساومون

[dossoumonm@fctc.org](mailto:dossoumonm@fctc.org)

+1 613 241 3927 x303